ثانيًا: الإظهار الصوتي:

لغة البيان، وهو عندي أداء الصوت من مخرجه وتمكينه منه على نحو ما وصف به في لسانه دون صرفه إلى مخرج ما جاوره وصفته.

والإظهار عند علماء القراءات خاص بإظهار النون عند مجيئها ساكنة قبل ما يعرف قديمًا بالأصوات الحلقية الستة، وقد جاء بهذا المعنى في قولهم في الأصوات الصامتة عامة: «إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر». يريدون تمكين الصوت من مخرجه دون إدغامه أو إخفائه، وعالجوا فيه مواضع مجيء النون والميم من مخرجهما الفموي دون إخفاء قبل بعض الأصوات التي سميت بحروف الإظهار، أي: التي يمتنع إدغام النون والميم فيها.

ومصطلح أصوات الإظهار أو حروفه يطلق على الأصوات التي لا تدغم فيها النون والميم والتنوين، بل تظهر جليات أمامها، وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، وقد عرفت بالحلقية، فإذا وقع صوت منها بعد النون الساكنة والميم في كلمة أو كلمتين، أو بعد التنوين في الجملة وجب إظهارها، ويسمى هذا الإظهار إظهارًا حلقيًا لخروج أحرفه من الحلق.

ومصطلح الحلق عند الأوائل (الخليل ومن تابعه): أقصاه وأوسطه وأدناه (عند سيبويه)، يريدون ما نسميه حديثًا: الحنجرة والحلق (الأوسط) والطبق (مؤخرة الحنك أو بوابته الداخلية) وقد رتبوها حسب مخارجها، فالهمز والهاء يخرجان من أقصى الحلق، والعين والحاء يخرجان من وسط الحلق، والغين والخاء يخرجان من أدنى الحلق، ومخرجها حديثًا: الهمزة والهاء من الحنجرة، والعين والحاء من الحلق اللين بعد الحنجرة، والغين والخاء من الطبق فويق الحلق اللين، وقبيل مدخل الحنك من الداخل.

وقد سمع إدغام النون إدغامًا خفيفًا في بعض وجوه القراءات في أربعة مواضع، منها ثلاثة مواضع عند أبي جعفر القارئ، فقد جعل الخاء والغين من حروف الإخفاء عند بعض من روى عنه: ﴿**إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا**﴾ [النساء: ١٣٥]،

و﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾ [الإسراء: ٥١]، و﴿ الْمُنْخَنِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، بلا خلاف من طريق الدرة، واختلف عن نافع في ثلاثة أحرف (الهمزة والخاء والغين)، فقد روى ورش عنه أنه ألقى الهمزة على النون الساكنة والتنوين وأسقطها من اللفظ لثقلها، وروى المسيبي عنه أنه أخفى النون والتنوين عند الخاء والغين في المتصل والمنفصل جميعًا لقربهما من أقصى اللسان القاف والكاف، وروى ابن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون مثله، وروى محمد ابن سعدان عن أبي عمرو بن العلاء أنه أخفاها عند الخاء وحدها، ولكن المشهور عند جمهور القراء دون خلاف الإظهار، وهو المشهور عن نافع(١).

ثالثًا: الإدغام:

إدخال صوت في آخر من جنسه أو من مخرجه أو قريب منه مخرجًا وصفة، فيقف المتكلم عليهما وقفة واحدة أثقل من نطق الصوت المدغم فيه، وهو للاختصار لا التخفيف، وقيل: إن أول من عرّفه تعريفًا يجمع بين وضوح الفكرة ودقة الصياغة «أبو بكر بن مجاهد» عالم القراءات المشهور، قال: «الإدغام تقريب الحرف من الحرف إذا قرب مخرجه في مخارج اللسان كراهية أن يعمل اللسان في حرف واحد مرتين فيثقل عليه»، وأصوات التي تدغم فيها النون الساكنة والتنوين: (النون و الميم والياء والواو والراء واللام) وجمعها: (يرملون، أو نمل روي)، ويسمى إدغام النون في النون والميم في الميم الإدغام المحض والخالص، نحو: (من نّعمة ـ من نّبي).

وقد اتفق أهل الأداء على أن الغنة الظاهرة في حالة إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء غنة المدغم، وهو النون الساكنة والتنوين، وفي حالة إدغامها في النون غنة المدغم فيه، وهو النون من ينمو، وقد نص بعضهم على أن الغنة الظاهر عند إدغام النون فى الواو والياء هى غنة النون.

وقد استثنى بعض العلماء من قاعدة اجتماع النون والمدغم فيه في كلمة واحدة النون

(١) جامع البيان، الداني، ص ٢٩٢، و ارجع إلى: النشر لابن الجزري، جـ ٢/ ٧٩

مع الميم من هجاء ﴿طسٓمٓ﴾ فاتحة الشعراء والقصص، فأدغمها كل القراء إلا حمزة وأبا جعفر فأظهراها خلافًا للقاعدة ووفاقًا للرواية.

وقد اتفقوا على إدغام النون في الياء والواو من كلمتين، واتفقوا أيضًا في إظهارها من كلمة مثل: «صنوان - قنوان - بنيان - دنيا»، ولا خامس لهما في القرآن مع مراعاة تصريفات بنيان، وهذا بخلاف الحكم في الحروف المقطعة مثل ﴿يسٓ﴾، ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾، فهي تعد أحرف وليست كلمات، وألحقها بعض العلماء في أحكام النون الساكنة والتنوين، ولا خلاف في إظهار النون المتصلة بالياء والواو في كلمة، كقوله «الدنيا» و«صنوان» ونحو: نور ونير، وإدغام التنوين نحو: ﴿نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾، و﴿حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾.

رابعًا: الإخفاء:

الستر، النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عاريًا عن التشديد مع بقاء الغنة، وقد جمعت حروفه مجموعة في أوائل هذه الكلمات:

صف ذا ثنا كم جاد شخص قد سما دم طيبًا زد في تقى ضع ظالما

وزاد بعضهم الغين والخاء، فبلغت سبعة عشر، وتتغير درجة الإخفاء حسب البعد والقرب يؤدى إلي تغير بسيط فى الغنة تارة قريبة من الإظهار وتارة إلى الإدغام وتارة بين بين.

وإخفاء الصوت في مجاور له سابق عليه أو لاحق، وهو درجتان: إخفاء كلي في غيره المماثل له في المخرج والصفة، وهو في الواو والياء، وبعضهم يسميه الإدغام والأصل الإخفاء، والفرق بينه وبين الإدغام الصرفي أنه رمزه يبقى في الكتابة نحو النون في ﴿وَمَن يَعْمَلْ﴾ تخفى أداء في الياء بعدها دون الخط خلاف الإدغام الذي يجعلهما حرفًا واحدًا مضعفًا، نحو: مدَّ، ويلاحظ في تضعيف الصوت الذي ابتلعه. والأخرى: الإخفاء الجزئي: أن يصبح نطق الصوت شبيهًا بجاره الذي غلبه في الأداء، فتحرك من مخرجه؛ ليمازجه في المخرج والصف، مثل النون في ﴿ينفَعُ﴾ في الأداء القرآني الصحيح، وهو للتسهيل والتطريب بالإيقاع.

اتفقوا علي إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء، نحو ﴿ مِن رَّبِّكَ ﴾ و﴿ أُمَّةً رَّسُولُهَا ﴾ و﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ﴾ ﴿ يَكُن لَّهُ ﴾ ﴿ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا ﴾، واختلفوا في إدغام النون مع اللام والراء، ذهب بعضهم إلي الإدغام فيهما بغنة، وذهب آخرون إلى الإدغام بغير غنة، وخص بعضهم اللام دون الراء وعكس بعضهم.

خامسًا : الغُنَّة:

الغنة : من غَنَّ، يَغَنُّ، وهو أغنُّ، وقيل الأغَنُّ الذي يخرج كلامه من خياشيمه، وأصلها من وصف صوت الظبي، قالوا : ظبي أغَنُّ يخرج صوته من خَيْشومه، وهو صوت مطرب انتقل للدلالة على الصوت الحسن، يقال : رجل أغنّ، وامرأة غنَّاء : حسنة الصوت. وقد حدد الأوائل مخرجها، قال ابن عبد البر : «واعلم أن الغنة تخرج من الخيشوم، كما تقدم، والخَيْشُوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم»، وقال المرصفي «وقيل هو أقصى الأنف، وهو وصف ما لا حظوه؛ لدخول الهواء منه إلى الأنف، ومخرجها العلمي من «تجويف الأنف» العظمى المبطن بغشاء به الشعيرات الدموية الرقيقة لتدفئة هواء الشهيق بعد الخيشوم وقبل فتحته.

مخرج الغنة : قال ابن عبد البر في التمهيد : «واعلم أن الغنة تخرج من الخيشوم، كما تقدم، والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم»، وقيل : الغنة الخارجة من الخيشوم إذا سكن، لتردد صدى الصوت، ومخرجها عندي : تجويف الأنف بين فتحته وفتحة الخَيْشُوم (اللهاة)، وهي صفة النون الساكنة والتنوين والميم.

والنون : صوت لثوي يخرج من اتصال طرف اللسان(زلقه المستدق) المستعرض باللثة العليا، فيسد ممر الفم، فينطلق الهواء الحامل لصوت النون نحو خرق الخيشوم بعد زوال طرف اللهاة عنه، فيقع رنينه في تجويف الأنف، وقد وصفه الأوائل بأنه من الأصوات الزلقية (ن، ل، ر) تخرج من زلق اللسان(طرفه المستدق)، وأنه أبينها في الصوت، فإنه يخرج مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا من اللثة، والنون أمكنها في هذا المخرج، وأشدها انطباقًا فيما بين اللسان واللثة، وهو مما كرر مسماه في اسمه فانتهى

إلى حيث ابتدأ (أي بدأ بالنون وانتهى بها)، ومن صفاتها الجهر وبين الشدة والرخاوة (مائعة) والانفتاح والاستفال.

وللنون الساكنة في غير التضعيف أحكام في الأداء، منها: الإدغام في نون مثلها متحركة، أو صوت من مخرجها كالراء واللام، وله صفتها كالميم في (إنَّما) أو قريب من مخرجها كالواو والياء، ويسمى الإخفاء أيضًا، وتخفى قليلاً في غيرها التي جاوارتها في المخرج، وتظهر ساكنة قبل الأصوات الحنجرية والحلقية والطبقية البعيدة، وهي: ء، هـ/ ع، ح/ غ، خ.

والميم: صوت شفوي أنفي، يخرج بعد غلق الشفتين مخرج الفم، فينطلق هواؤه نحو الأنف، ويشارك صوت الميم النون في الغنة، ويشاركه أيضًا في أن له حظًا من الظهور، ولكن النون الأصل في الغنة والظهور لما له من العلو، والميم من أصوات الذبذبة (الجهر) والترقيق والتوسط بين الشدة والرخاوة (مائعة كالنون؛ لتسرب الهواء فيهما، وعدم احتباسه)، وهي من حروف الزيادة التي لا تستقر على حال فتقع مرة زوائد، وأخرى أصولاً، وهو من حروف الأبدال التي تبدل من غيرها، ولا يكون غيرها بدلاً منها، نحو: لازب ولازم الميم بدل من الباء بخلاف العكس، وهي من الحروف الصحيحة، وهي التي اتسعت فيها العرب، فزادتها على التسعة والعشرين المستعملة، وهي من الحروف الصم وهي ما عدا الحلقية، وسميت بذلك لتمكنها في خروجها من الفم واستحكامها فيه، ويقال للمحكم المصمت(١).

والصوت الأغن في أصوات اللغة: أن يجري الصوت الأغن (النون والميم والتنوين) في اللَّهاة بغلق الشفتين فتحة الفم، فيقع صداه في تجويف الأنف، أو هو صوت مركب في جسم النون، ولو تنوينًا، والميم مطلقًا، فهو صفة لازمة للنون والميم سواء كانتا متحركتين أو ساكنتين مظهرتين أو مدغمتين أو مخففتين»، ولكن أعلى درجات الغنة في تضعيف النون والميم.

(١) ارجع إلى: تفسير نظم الدر، البقاعي، جـ٩/ ١١٥

وللغنة ثلاث درجتان: أولاها - الغنة الخفيفة التي تسمع في النون والميم والخفيفتين في نحو: «نعم» و«من» وفي التنوين الإعرابي: رجلٌ، رجلٍ، رجلاً، وتنوين العوض في نحو: ماضٍ وحينئذٍ، وهذا في الوقف وفي غير الوصل بأصوات (يرملون)، والثانية الغنة المتوسِّطة: التيِّ اتصلت فيها النون بصوتي الياء والواو في (من وَّال) و(من يَّعمل)، وتسمع في الصوت الذي أخفيت فيه، ويشار إليها بالتضعيف في الواو الياء. والثالثة - الغنة العالية: صوتا ترجيع الميم والنون المغلظين(المضعفين) في الخَيْشُوم (تجويف الأنف)، ويتحقق التغليظ من إدغام النونين والميمين أو إدغام النون في الميم، نحو: (إنَّ، وليكوننَّ، ممَّا، الم)، وقال الخليل: «النون أشد الحروف غُنَّةً»(١).

والغنة أقل من «الخُنَّة» التي يظهر فيها الصوت مغنى زائدًا عن صفته المعهودة أو أن يُغن الصوت غير المغن، وتعرف بالأنفية، وهي لعيب في اللهاة الذي يسمح بتسرب الهواء الحامل للصوت، وتقع في الأصوات الحلقية؛ لمرورها باللهاة المعطوب، وقد تكون في صوتي النون والميم فقط لعيب في الجيوب الأنفية التي أغلقت ممر الهواء الأنفي وضيقت حجرة الرنين به، وقد يتكلفها المتكلم خطأ في الأداء، وقد فرق المبرد بين الغُنَّة والخنة والترخيم: أن يُشْرَبَ الحرفُ صوتَ الخيشوم، والخُنَّة أشد منها، والترخيم: حذف الكلام». وقيل أن يجري الصوت الأغن (النون والميم المضعفتان) في اللَّهاة بغلق الشفتين فتحة الفم، فيقع صداه في تجويف الأنف.

سادسًا: القلب:

القلب، قيل: الإقلاب، والتحويل، وتحويل النون الساكنة والتنوين ميمًا مخفاة بغنة عندما تلتقي بالباء فقط، وللقلب معان: **الأول**: قلب النون الساكنة أو التنوين أو نون التوكيد الخفيفة ميمًا خالصة لفظًا لا خطًّا تعويضًا صحيحًا، بحيث لا يبقى أثر بعد ذلك للنون الساكنة والمؤكدة والتنوين.

الثاني: إخفاء هذه الميم عند الباء.

الثالث: إظهار الغنة مع الإخفاء: والغنة هنا صفة الميم المقلوبة لا صفة النون والتنوين.

(١) العين، جـ١/ ٣٤٢.

والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى لأن لها صوتًا من الخياشم تؤاخي به النون الخفية، وذكر سيبويه الإخفاء في النون دون الميم، ولا ينبغي أن تحمل الميم علي النون في هذا نحو: ذنب، عنبر.

- **التفخيم**: تغليظ الصوت، وهو صفة لازمة في بعض الأصوات: ص، ض، ط، ظ، وهنالك بعض الأصوات الموصوفة بالاستعلاء، نحو: غ، خ، ق، والتفخيم العرض في الراء واللام.

والغرض من الأداء الحسن تمكين المستمع المتصنت مما يسمع؛ ليفهمه ويتدبره؛ لقوله تعالى: ﴿**لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ**﴾ [ص: ٢٩]، فاللحن في القراءة وتجريدها من اللحون التطريبية يصرفان المتصنت عن التدبر.

والقارئ الحاذق المحترف يؤدي القراءة على وجهها المحفوظ تواترًا عن النبي ﷺ موظفًا العناصر التأثيرية في المستمع ومراعيًا التعبيرات الأدائية، مثال قوله تعالى: ﴿**وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ**﴾، عبر الأداء عن حالة يعقوب عليه السلام بعد فقد ابنه يوسف أحب أبنائه إليه، وجسدت شدة حزنه وحسرته عليه، وقد جاء المقطع الطويل معبرًا عن هذا الحزن، فقد جاء المد الطبيعي في الإخبار الوصفي في كلمة ﴿**وَتَوَلَّىٰ**﴾ فيها مد طبيعي يستغرق زمنًا مقداره حركتان عند علماء التجويد، وكذلك الألف في الفعل ﴿**قَالَ**﴾ وفي كلمة ﴿**أَسَفَىٰ**﴾ و﴿**عَيْنَاهُ**﴾، وجاء في كلمة ﴿**كَظِيمٌ**﴾ المد العارض للسكون.

وقد جاء الطويل المنفصل معبرًا عن المعنى الإنشائي في «يا» التي تدل على طول التحسر وعمق الحزن ولوعة الفؤاد في ﴿**يَا أَسَفَىٰ**﴾ هذا المد المنفصل الذي يؤديه القارئ بنبرة طويلة توحي بهذه الحالة النفسية الأليمة، فسرعة أداء المقطع هنا بطيئة، لتعبر عن المعنى الحزن؛ فالمقاطع الطويلة توطئة لما يقع في النفوس وما يصيبها، خلاف سرعة الأداء في قراءة قوله تعالى: ﴿**اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ (١) وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ (٢) وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ (٣)**﴾ [القمر: ١-٣]،

تلاحقت الجمل في الأداء سريعة، ومقاطع الخواتيم قصيرة مركبة لتشديد الوقع ولتعزيز الردع، لتوحي بخطر الموقف، وهو اقتراب الساعة، والتحذير منها. وهذه المدات موضع التطريب.

سابعًا : الوقف:

«الوقف»[1] مصطلح عام في كلام المحدثين، يراد به التوقف عن القراءة، وقد استخدم بعض المتأخرين «الفاصلة»، وهو مصطلح له مفهوم في علم القراءات يتعلق بخواتيم الآيات.

ولقد درس بعض الباحثين المعاصرين الوقف في الأصوات، والصواب أنه يدخل في الأداء لا الأصوات، فهو ليس صوتًا، بل انتهاء الصوت، ولكنه يؤثر في أداء

(١) «الفواصل»: نوع من السكت يفصل بين مجموعة صوتية وأخرى، ويدعوه بعضهم وقفًا أو انتقالاً أو مفصلاً، و الفواصل تقع داخل الكلمة للتمييز بين الأصوات، وتسمى بالفواصل الصغرى، والفواصل الوسطى التي تقع بين الكلمات في الجملة، والفواصل النهائية التي يقف عليها المتكلم عند الإفادة أو انقطاع النفس، وقد تناولها علماء التجويد في «الوقف والابتداء»؛ وبينوا أثرها في تغيير المعاني، وقسموها إلى: الوقف التام والكافي والحسن.

أولاً : الوقف التام: الذي يحسن الوقف عليه لتمام المعنى به، والابتداء بما بعده، وأكثر ما يوجد في رءوس الآي وعند انقضاء القصص، مثل: ﴿ **وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [البقرة: ١٤٥]، والابتداء بقوله: ﴿ **الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ** ﴾، لكي لا يوهم أن ﴿ **الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ** ﴾ صفة للظالمين، و هو مستأنف في مدح عبدالله بن سلام وأصحابه ﷺ، ولو وُصل الكلام لأوهم معنىً غير المعنى المراد؛ ولذا سماه بعض العلماء بالوقف اللازم أو الواجب. ومثل: ﴿ **لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ** ﴾ [آل عمران: ١٨١] وجب الوقف و الابتداء بقوله: ﴿ **سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا** ﴾؛ لأنه لو وصل الكلام لأوهم أن عبارة ﴿ **سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا** ﴾ من قولهم، وهي إخبار الله، وقوله تعالى: ﴿ **لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ** ﴾ [المائدة: ٥١]، والابتداء بقوله: ﴿ **بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ** ﴾؛ لأن الوصل يوهم أن الجملة صفة لأولياء، فإذا انتفى هذا الوصف جاز اتخاذهم أولياء، وهو مُحال.

ثانيًا ـ الوقف الكافي: الذي يجب الوقف عليه و الابتداء بما بعده، لفساد المعنى بالوصل، ومنه الوقف على قوله: ﴿ **وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ** ﴾ [يوسف: ٢٤]، والابتداء بقوله ﴿ **وَهَمَّ بِهَا** ﴾، لفصل فعلها عن فعله؛ لمخالفة رد فعله ما همت به، ويصير ﴿ **وَهَمَّ بِهَا** ﴾ كلامًا مستأنفًا، فالهمّ الثاني غير الهمّ الأول. =

الصوت وصفته، ويؤثر في المعنى، وهو نظير الابتداء عند علماء التجويد، فهم رواد هذين في الدراسات العالمية أيضًا. وبعض المتأخرين يسمونه الفاصلة والفواصل، والفصل والوصل، وهذه المصطلحات لها مفاهيم تختلف عن المراد هنا، والصواب «الوقف»، فهو مصطلح إسلامي تراثي يتعلق بأحكام الأداء.

والوقف نوعان: الأول: الوقف المقطعي على مقاطع الكلمة، وهو أشبه بالتعتعة والقلقة، والآخر - الوقف التعبيري على خواتيم المعاني وتمامها، ويدخل فيه الوقف على رءوس الآي؛ لتمام المعانى فيها.

ويؤثر الوصل والفصل في معنى الخطاب، فمعنى الجملة يختلف وصلاً ووقفًا، فالموضع الذي يقف عليه المتكلم يؤثر في معناها، مثال قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ** ﴾ [الزخرف: ٨١] فى الوقف عليها قولان:

أحدهما: أن الوقف على (ولد)، وتكون (إن) نافية بمعنى (ما)، والمعنى ما كان للرحمن ولد، ثم يبتدئ: (فأنا أول العابدين)[(١)].

والآخر: أن الوقف على (العابدين)، وتكون (إن) شرطية على بابها، أي: إن كان للرحمن ولد على زعمكم، فأنا أول من عبد الله ووحده[(٢)]، وقد رجح بعض العلماء

= ثالثًا: الوقف الحسن: الذي يحسن الوقف عليه أو ما يفيد معنى يحسن الوقف عليه، و هو موصول في اللفظ بما بعده، كقوله تعالى: (وتعزروه وتوقروه) بالوقف دون وصله بما بعده (وتسبحوه)، بل الابتداء به؛ لئلا يوهم اشتراك عود الضمائر على شيء واحد، فإن الضميرين الأولين عائدان على الرسول ﷺ، وفي الثاني عائد على الله تعالى. ومن ذلك الوقف على رءوس آي سورة الفاتحة، وهي متصلة في اللفظ، فقد احتوت صفات متصلة في اللفظ دون عطف. و لكن يحسن الوقف على كل أية؛ لإظهار الثناء فيها للسامع.

(١) هذا قول الحسن، وقتادة، واختيار أبي حاتم، وذكره يعقوب عن قوم، واختاره ابن الأنباري. ارجع إلى: القطع والابتدا، ص٦٥١.

(٢) هذا قول مجاهد، والسدي. و قد ذهب إلى هذا الإمام ابن كثير، قال: «يقول تعالى: (قل) يا محمد! ﴿ **إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ** ﴾. أي: لو فرض هذا لعبدته على ذلك؛ لأني عبد من عبيده مطيع لجميع ما يأمرني به ليس عندي استكبار ولا إباء عن عبادته، فلو فرض هذا لكان هذا، ولكن هذا ممتنع في حقه سبحانه وتعالى، والشرط لايلزم منه الوقوع ولا الجواز أيضًا كما قال الله عز وجل: ﴿ **لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ** ﴾.

هذا الرأي، وهو اختيار الإمام الطبري: على معنى: أنه إلطاف من الله تعالى لهم كقوله تعالى ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤][(١)] وأرى أن المعنى: قل إن كان للرحمن ولد على زعمكم، فأنا أول من عبد الله وحده الذي لم يلد ولم يولد، فهذا أصل التوحيد[(٢)].

و قد كان جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضين يستحبون القطع على رءوس الآيات، وإن تعلق كلام بعضهن ببعض، لكونهن مقاطع للمعاني التامة، وروي عن اليزيدي القارئ عن أبى عمرو بن العلاء إمام البصرة في عصره وصاحب القراءة السبعية أنه «كان يسكت على رأس كل آية، فكان يقول: إنه أحب إليَّ إذا كان آية أن يسكت عندها، وقد وردت السنة أيضًا بذلك عن رسول الله ﷺ عند استعماله التقطيع»، ثم ساق الحديث السابق.

والوقف له أحكام في الأداء منها:

- الوقف على الصامت ساكنًا في آخر الجملة.
- تسكين أواخر الكلمات مفردة في غير الجملة، نحو: زيدْ، أحمدْ، وإجراء الإعراب فيها وصلاً في الجملة دون الكلمة الأخيرة يوقف على آخرها ساكنًا.
- الوقف على الألف في المنون المفرد المذكر المنصوب، والألف مقلوبة عن صوت نون التنوين؛ لدلالتها على الفتحة علامة النصب الأصلية.
- الوقف على صوت الحرف الأخير ساكنًا إذا كان معرفة، جاء الرجلْ.

(١)تفسير الطبري، جـ٢٥ / ١٠٣، ٥١٠، وقد ذكر الأزهري أقوال العلماء فيها، و رجح أن معناها: إن كان للرحمن ولد في زعمكم، فأنا أول العابدين إله الخلق، الذي لم يلد ولم يولد؛ لأن من عبد الله وحده، فقد دفع أن يكون له ولد. وقال: وإلى هذا ذهب جماعة من ذوي المعرفة. قال: ولا يجوز عندي غيره. [الإيضاح، جـ٢ / ٨٨٦، و ارجع إلى: القطع و الابتدا، ص ٦٥١].

(٢) لقد تأول بعض العلماء العبادة على غير بابها المشهور في اللغة، وهو المتبادر إلى الذهن، فقالوا: من عبد بمعنى غضب أو أنف، وأن أول العابدين معناه: أول الغضاب الآنفين، وذكروا له شواهد من كلام العرب.

والراجح عندي أن العبادة على بابها على المعنى المعروف المتبادر للذهن؛ لأن حمل العبادة على غير المعنى المعروف المتبادر منها حمل لكتاب الله تعالى على غير المعنى الواضح بلا موجب.

- لا تظهر الحركات على أواخر ما انتهى بألف مقصورة وصلاً ووقفًا، نحو: ليلى، رحا.

- لا يتحول المشدد إلى صوت خفيف وقفًا، ويظهر التعيف فيه وصلاً في الكلمة وآخرها، نحو: التشديد لا يكون في المد.

- نواع الوقفات في القراءات: الوقفات عند القراء ثلاثة أنواع:

الأول: الوقف: أن يقف القارئ على كلمة قرآنية انقطع به النفس عندها، فوقف ليتنفس بنية استئناف القراءة، وهذا مشروط بموضع لا يفسد الوقف عليه معنى ما تقدم، ثم يستأنف القراءة من بدء رأس معنى ما وقف عليه مما قبله، ولكن لا يجوز الوقف مطلقًا في بعض المواضع، منها: الفصل بين المبتدأ والخبر، والفصل بين الفعل والفاعل، والفصل بين الصفة والموصوف، وكذلك المضاف والمضاف إليه، الاسم الموصول وصلته، وبين الشرط وجوابه، ويجوز الوقف على مواضع العطف بين الجمل.

و قد روى المحدثون وصف قراءة النبي، بأنه يقف على رءوس المعاني والآيات؛ وبعض العلماء كان يتحرى الوقف على رءوس الآي؛ لأنهن مقاطع؛ ولتمام المعنى فيهن.

الثاني: السكت: قطع الصوت عمداً لغير ضرورة التنفس في موضع معلوم، ثم التلفظ بما يليه دون ترسلبمتابعة القراءة، والوقف هنا على حرف أو على نهاية الكلمة كقراءة قوله تعالى: ﴿ **مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحً** ﴾، بالوقف على نون (من)، ولام (الآخر)، يقطع القارئ الصوت قليلاً من غير تنفس ثم يتابع التلاوة، ومنها وقفة حفص في قراءة قوله تعالى: ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا (1) قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا** ﴾ [الكهف: ١، ٢]، بالسكت على «عوجا بالألف» دون وصله بما بعده (قيمًا)، دون زمن التنفس ثم متابعة القراءة بـ(قيمًا)، بالسكت عليها

بالألف على (عوجا)، ولا ينونها في السكت، فيعامل المنون في السكت معاملة الكلمة الموقوف عليها بمد العوض، ولك أن تصل (عوجًا) بما بعدها. ووقف حفص على (مرقدنا) في قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ** ﴾ [يس: ٥٢]، وعلى «من» و«راق» في قوله تعالى: ﴿ **وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ (٢٧) وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ** ﴾ [القيامة: ٢٧، ٢٨]، ووقف على «بل» في قوله تعالى: ﴿ **كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ [المطففين: ١٤].

وفائدة الوقف هنا التنبيه والتأكيد على المعنى، وقد يكون لتنبيه السامع إلى التفرقة بين المعاني، نحو الفصل بين (عوجًا) و(قيمًا): ﴿ **عِوَجًا** ﴾ ﴿ **قَيِّمًا** ﴾؛ تقع الثانية صفة الأولى، والسكتات دليل وعي القارئ بدلالة ما يقرأ؛ لئلا يتوهم أن كلمة (قيمًا)، صفة «عوجًا»، والعوج لا يكون قيمًا، وإنما كلمة قيمًا حال الكتاب، ولم يجعل له عوجًا، ومثله قوله تعالى على لسان المبعوثين مستغربين يوم القيامة: ﴿ **مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَامَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا** ﴾؟! ، فإذا تنبهوا قالوا: ﴿ **هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ** ﴾، أو هو جواب الملائكة عليهم: ﴿ **هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ** ﴾؛ فلا يتوهم السامع أن المعنى: ﴿ **مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا** ﴾، ثم يتبعه بما بعده، فيضطرب المعنى. وقد يكون الوقف للفصل بين الألفاظ كقوله تعالى: ﴿ **وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ** ﴾، السكت لعدم اتصال النون بالراء، فتدغم النون في الراء (مرّاق)، فيتوهما السامع على وزن فعَّال (من المروق)، والوقف على (بلْ) في ﴿ **كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم** ﴾؛ لئلا تسمع (كلا برَّان) في الوصل للإدغام، فيتوهم السامع أنهما مثنى (بر)، هكذا ذكر بعض العلماء، وهي وقفات واجبة عند حفص.

وهنالك سكتتان جائزتان: إحداهما -آخر أية في الأنفال في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾ [الأنفال: ٧٥]، يستحب السكت عليها، ثم يقرأ قوله تعالى: ﴿ **بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ** ﴾ [التوبة: ١]؛ لئلا يتوهم السامع أن الآية الأخيرة داخلة في معنى ما قبلها. وقد ورد في قراءة قوله تعالى: ﴿ **مَالِيَهْ** ﴾ [الحاقة: ٢٨] يقول ذلك

الرجل في جهنم، في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ﴾، بالوقف بهاء ساكنة، ثم يقرأ: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]، وللقارئ وجهان: أحدهما - أن يدغم الهاء الأولى(في: مَالِيَهْ) في الهاء الثانية (في: سُلْطَانِيَهْ) فيقرأ: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾، فيدغم الهاء بالهاء. والوجه الآخر - أن يسكت من غير تنفس على﴿مَالِيَهْ﴾ ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه).

الوقف على هاء السكت:

الهاء صوت حنجري، مهموس، رخو، فيه ضعف، وقد وقع هذا الصوت زائدًا في أواخر بعض الكلمات المنتهية بمقطع مفتوح للوقف عليه؛ ليكون مغلاق المقطع؛ لإظهار الحركة أو الصائت آخره أو لتدعيم بنية الكلمة المكونة من مقطع واحد مفتوح؛ ولأنها لا تلتبس ببنية الكلمة في الوقف، و العرب لا يبتدئون كلامهم بساكن، ولا يستحسنون الوقف على متحرك، فأتوا بالهاء لشبهها بالسكون وانقطاع النفس أواخر المتحرك.

وجيء بها تقوية لفعل الأمر من اللفيف المفروق الذي عينه ولامه حرفا علة؛ لئلا يأتي على حرف واحد، فيلتبس بغيره أو يغفل السامع عنه لانفراده في مثل:

الأمر من وقى يقي: قِ، والأمر من ولي يلي: لِ، والأمر من وعى يعي: عِ، والأمر من وفى يفي: فِ، والأمر من وأى يئي: إِ، والأمر من الفعل الناقص مهموز العين مثل: رأى يَرَى أمَره: رَ، فدعموا هذا النوع بهاء السكت وقفًا، فقالوا: قِهْ، ولِهْ، وعِهْ، وفِهْ، وإِهْ، ورَهْ، وجرى هذا فيما انتهى بمقطع مفتوح من الحروف، نحو: (مَا) الاستفهامية التي سبقها حرف جر إذ يجب حذف ألفها، فيقال: بـما: بِمَ، وفي عن ما: عَمَّ، وفي في ما: فيمَ، وفي على ما: عَلامَ، وفي من ما: مِمَّ، فتزاد الهاء أواخرها لصعوبة الوقف على أواخرها متحركة، و لالتباس معانيها إن وقفنا عليها ساكنة بغيرها، فوجب الوقف عليها بهاء السكت الساكنة، فيقال: بما: بِمَهْ، عما: عَمَّهْ، وفيما: فيمَهْ، وعلاما: عَلامَهْ، ومما: مِمَّهْ. وهذا في الحرف المبنيِّ على حركةٍ، وفي الاسمَ المبنيِّ على حركة بناءً أصليًا، ولا يوقفُ بهاء السكت في غير ذلك،

إلا شذوذًا، فإن وصلتْ ولم تَقِفْ لا تُثبت الهاءَ، في نحو «لِمَ جئتَ، فيمَ عصَيتَ أمري؟».

وقد جاءت في نهاية بعض الألفاظ في خواتيم بعض الآيات أو مواضع الوقف فيها، ومنها قوله تعالى: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، اختلف العلماء في أصل الفعل، فاختلف حكمهم في الهاء، فقد رأى العُكْبري أن الهاء زائدة في الوقف، وأصل الفعل على هذا فيه وجهان: أحدهما: هو يتسنن، من قوله تعالى: ﴿حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾، فلما اجتمعت ثلاث نونات في سننن قلبت الأخيرة ياء كما قلبت في تظنيت، ثم أبدلت الياء ألفًا، ثم حذفت للجزم. والثاني: أن يكون أصل الألف واوًا من قولك: أسنى يسنى، إذا مضت عليه السنون. وأصل سنة سنوة؛ لقولهم سنوات. ويجوز أن تكون الهاء أصلاً، ويكون اشتقاقه من السنة، وأصلها سنهة، لقولهم سنهاء، وعاملته مسانهة؛ فعلى هذا تثبت الهاء وصلاً ووقفًا، وعلى الأول تثبت في الوقف دون الوصل، ومن أثبتها في الوصل أجراه مجرى الوقف. فإن قيل: ما فاعل يتسنى؟ قيل: يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب لاحتياج كل واحد منها إلى الآخر بمنزلة شيء واحد، فلذلك أفرد الضمير في الفعل. ويحتمل أن يكون جعل الضمير لذلك، وذلك يكنى به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد، ويحتمل أن يكون الضمير للشراب؛ لأنه أقرب إليه، وإذا لم يتغير الشراب مع سرعة التغير إليه فأن لا يتغير الطعام أولى، ويجوز أن يكون أفرد في موضع التثنية. وكلام العلماء لا يخرج عن هذه الوجوه.

و الجزم بحذف الألف يقال: لم يتسن كما تقول: لم يتغن، ثم تلحق الهاء لبيان الوقف. والوقف عند من أثبت الهاء عليها دون زيادة، فالهاء لام الفعل وقفًا ووصلاً.

وروى الأزهري عن أبي العباس أحمد بن يحيى في قوله: (لم يتسنه)، قال: قرأها أبو جعفر وشيبة ونافع وعاصم بإثبات الهاء إن وصلوا أو قطعوا، وكذلك قوله: (فبهداهم اقتده)؛ ووافقهم أبو عمرو: في: (لم يتسنه)؛ وخالفهم في (اقتده)»، حذفها وصلاً، وأثبتها وقفًا، وكان الكسائي يحذف الهاء منهما في الوصل ويثبتها في الوقف، والوجه في القراءة: (لم يتسنه)، بإثبات الهاء في الوقف والإدراج، وهو

اختيار أبي عمرو، وهي زائدة بمنزلة الهاء في قوله: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] و ﴿كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٦]. وقال ابن الجزري في النشر: «أما (يتسنه واقتده) فحذف الهاء منهما لفظًا في الوصل وأثبتهما في الوقف للرسم حمزة والكسائي ويعقوب وخلف، وأثبتها الباقون في الحالين وكسر الهاء من اقتده وصلا ابن عامر». وقد قرأها «يعقوب» إذا وصلها بحذف الهاء، والقراء يستحبون أن يقف عليها القارئ ليوافق مشهور رسم المصحف؛ ولئلا يذهب حسن السجع(١). وقال ابن الجزري: «هاء السكت نحو كتابيه، وحسابيه، وماليه. ويتسنه، لا تدخلها الإمالة».

والخلاصة أن الهاء تثبت في الوقف لغلق المقطع المفتوح، وهذا جار في كلام العرب، وأنها تسقط وصلاً، لأنها وقعت في الفواصل التي تشبه الأسجاعَ والقوافي في كلام الناس، وتركها في الخواتيم المطردة يضر بالإيقاع، ويفسد التطريب.

الفاصلة القرآنية:

الفواصل أواخر الآيات، قال ابن الجوزي في«زاد المسير»: «ويسمون أواخر الآي الفواصل»، وقد رأى ابن عاشور أن الفواصل القرآنية «من جملة المقصود من الإعجاز؛ لأنها ترجع إلى محسنات الكلام، وهي من جانب فصاحة الكلام، فمن الغرض البلاغي الوقوف عند الفواصل؛ لتقع في الأسماع، فتتأثر نفوس السامعين بمحاسن ذلك التماثل، كما تتأثر بالقوافي في الشعر، وبالأسجاع في الكلام المسجوع».

(١) الهاء هنا تسمى هاء السكت، وقد ثبتت في رسم المصحف الشريف، وتقرأ كما رسمت، وهذه الهاء قد جاءت في آيات من القرآن الكريم وأكثرها في سورة الحاقة، و قد جاء في فتح القدير للشوكاني: «والهاء في كتابيه وحسابيه وسلطانيه وماليه، هي هاء السكت، قرأ الجمهور في هذه بإثبات الهاء وقفًا ووصلاً مطابقة لرسم المصحف، ولولا ذلك لحذفت في الوصل، كما هو شأن هاء السكت»، ولقد رأى ابن عاشور أن (كتابيه) أصله: كتابي، بتحريك ياء المتكلم على أحد وجوه في ياء المتكلم إذا وقعت مضافًا إليها، وهو تحريك يقصد به إظهار إضافة المضاف إلى تلك الياء للوقوف، محافظة على حركة الياء المقصود اجتلابها. ارجع إلى: التحرير و التنوير، ابن عاشور، دار سحنون، جـ٣٠/ ١٧.

أنواع الفواصل ثلاثة: المتماثلة والمتقاربة والمنفردة.

أ - **المتماثلة: في الحروف تماثلاً تامًا**، وتسمى المتجانسة أو ذات المناسبة التامة مثل قوله تعالى: ﴿ **وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣** ﴾ [الطور: ١-٣].

ب - **المتقاربة في حروفها**، وتسمى ذات المناسبة غير التامة، قال تعالى: ﴿ **الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ** ﴾ [الفاتحة: ٣-٤]، تقارب الميم والنون، وتقارب الدال والباء في قوله تعالى: ﴿ **قٓ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ۝١ بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ** ﴾ [ق: ١، ٢].

ج- المنفردة: التي لم تتماثل حروف رويها ولم تتقارب، كالفاصلة التي ختمت بها سورة الضحى المكية»(١).

وهي للوقف على رءوس المعاني وتوضحيها والتنبيه عليها، ولتوفير الإيقاع المطرب لشجا النفس المعنى، وتحسن بملاءمتها المعنى واستمرارها دون انقطاع في مواضع الانسجام، واختلافها في مواضع الانفعال.

وللفاصلة أثر في أساليب بعض الآيات وتوجيه معانيها، قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى: ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً** ﴾ [المزمل: ٨]، «قال: **تَبْتِيلاً**، ولم يقل: تبتلاً؛ لأن معنى تبتل: بتل نفسه، فجيء به على معناه؛ مراعاة لحق الفواصل». وهو ما ذهب إليه الزمخشري والرازي في إسناد الفعل في قوله تعالى: ﴿ **فَلا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ** ﴾ [طه: ١١٧] إلى آدم -عليه السلام- فحسب مراعاة للفاصلة؛ حيث إن الآية التي قبلها: [إلا إبليس أبى]، والتي بعدها: ﴿ **وَلا تَعْرَىٰ** ﴾، انتهيتا بألف مقصورة، فكان من المناسب أن يقول: ﴿ **فَتَشْقَىٰ** ﴾، ولم يقل: فتشقيا، بألف التثنية. و غلل الشوكاني تأخير ما حقه التقديم في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ** ﴾

(١) سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، شرح وتحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد صبيح وأولاده، القاهرة، ١٩٦٩م، ط١، ص١٦٦.

[العاديات: ٦]؛ إذ تقدير الآية: إن الإنسان كنود لربه، فعدل عن ذلك رعاية للفواصل؛ إذ إن الآيتين اللتين بعدها، ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ و﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾، انتهيتا بحرف الدال، فكان من المناسب تأخير ما حقه التقديم، مراعاة للفاصلة. وقال أيضًا عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]، قال: «كان المناسب ذكر الأعم قبل الأخص، إلا أن رعاية الفاصلة اقتضت عكس ذلك»؛ تجانسًا مع الفواصل التي انتهت بياء وألف، وعلل الآلوسي تقديم المفعول على الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَلا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٦]؛ إذ التقدير: لا ينصر الله إياهم، وإنما عُدل ذلك من أجل رعاية الفاصلة التي انتهت بواو ونون، وعلل أيضًا تأخير ما حقه التقديم في قوله تعالى: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ [يونس: ٢٩]، فقال: «والتقديم لرعاية الفاصلة»؛ إذ التقدير: إنا كنا غافلين عن عبادتكم.

وقد يقع الحذف مرعاة للفاصلة، قال ابن عاشور في قوله سبحانه: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦]، قال: «وحذف ياء المتكلم من (نذر)، وأصله: نذري. وحذفها في الكلام في الوقف فصيح، وكثر في القرآن عند الفواصل»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ ① وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ② مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ③﴾ [الضحى: ١-٣] أي: وما قلاك (ما أبغضك ربك وجفاك).

- السرد الصوتي:

السرد: سرعة الأداء، وهو مصطلح عربي أصيل في وصف السرعة في الأداء، يقال سرد الكلام: تَابَعَه ووَالاه، وهو أدق في التعبير عن درجة السرعة فيه، بينما مصطلح «الحكي» أدق في التعبير عما يحكى، ومثله القص.

وسماه المتأخرون في عصرنا «التزمين»، وهو ترجمة المصطلح الهندسي: (Tempo)، ولكن المحدثين استخدموه بدل مصطلحي الحكي والقص، ويرد بسرد الخطاب المنطق درجات الإسراع والتوسط والترسل في أدائه.

والسرد الصوتي يتعلق بدلالة الخطاب وقصده، وهو يعكس حال المتكلم

وانفعالاته، ويلاحظها السامع في الأداء بطيئة أو متوسطة أو سريعة، ويربط بينها وبين حالة المتكلم الوجدانية، وهو عنصر في الأداء يؤثر في فهم السامع الذي يشارك المتكلم حالته، ويعايش الحدث على نحو ما يعبر عنه الأداء، ومن ثم للقدرة الإبداعية الأدائية أثرها في التفهيم والتأثير والإقناع، فهي جزء من التعبير في الخطاب المنطوق.

جاء في حديث عائشة زوج النبي ﷺ، قالت: ألا يعجبك؟ أبو هريرة جاء، فجلس إلى جانب حجرتي يحدث عن رسول الله ﷺ، يسمعني ذلك، وكنت أسبح فقام قبل أن أقضي سُبْحتي، ولو أدركته لرددت عليه: إن رسول الله ﷺ «لم يكن يسرد الحديث مثل سردكم»(١)، قال الطيبي: «يقال فلان سرد الحديث إذا تابع الحديث بالحديث استعجالاً، فيلتبس على المستمع، بل كان يفصل كلامه، لو أراد المستمع عده أمكنه، فيتكلم بكلام واضح مفهوم في غاية الوضوح والبيان. وجاء عن أم سلمة رضي الله عنها: أنها نعتت قراءة رسول الله ﷺ قراءة مفسرة حرفًا حرفًا، وأنها قرأت قراءة ترسلت فيها تحاكي قراءته، وإبطاءه في القراءة، وكان كلامه ﷺ بَيِّنًا فَصْلاً ظاهرًا يحفظه من جَلَس إليه، وقد ورد في الحديث أنَّه ﷺ: «كان يُحَدِّث حديثًا لو عَدَّه العادُّ لأحصاه»(٢).

وروى أبو عامر: قال نافع: أراها حفصة ﵂: أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت: «إنكم لا تستطيعونها، قال: فقيل لها: أخبرينا بها، قال: فقرأت قراءة ترسَّلت فيها، قال أبو عامر: قال نافع: فحكى لنا ابن أبى مليكة: الحمد لله رب العالمين، ثم قطع، الرحمن الرحيم، ثم قطع، مالك يوم الدين»، وجاء في حديث أم سلمة ﵂: «أنها نعَتَتْ قراءةَ رسول الله ﷺ، فإذا هي تنعتُ قراءةً مفسَّرةً حرفًا حرفًا»، والترسل الإبطاء في القراءة؛ لتمكين المستمع منها؛ ليتدبرها أولاً، فلا ينشغل بما بعدها عنها.

(١) رواه الترمذي في كتاب العلم.
(٢) الترسل الإبطاء، وكان تعالى «يعيد الكلمة ثلاثًا لتُعقَل عنه» [رواه البخاري]. ورُويَ أنه كان تعالى يُعرض عن كل كلام قبيح، ويُكَنِّي عن الأمور المُستَقبَحَة في العُرف إذا اضطره الكلام إلى ذَكرها. ومصطلح السَرد يغني عن مصطلح التزمين والتمبو (Tempo) الدال على سرعة الأداء الصوتي.

ويعد علماء القراءات أوائل من بحثوا السرد الصوتي (سرعة الأداء) وصفًا علميًا على مستوى البحث العالمي، وقد غفل عنهم المتأخرون، وبحثوا سرعة الأداء عند الغربيين دون علماء القراءات، وهم أدق رصدًا وضبطًا غير أن الغربين استعانوا بالأجهزة الصوتية التي مكنتهم من قياس سرعة الصوت وطبقته، بيد أنهم لم يضعوا ضوابط أحكام الأداء، وقد وصفت بعض القراءات القرآنية بسرعتها، وهو ما عرف بمراتب التلاوة:

أ- **التحقيق**: أن يؤدي الشيء على حقه دون زيادة فيه ولا نقصان، وهو اصطلاحًا: الترسل في القراءة، وهو بإعطاء الأصوات موضع المدود(الصائتة) حقها من إشباع المد، وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، وتحبير الغنات (توشيتها)، وإظهار الأصوات وتمكينها من مخارجها في الأداء بالسكت والترسل واليسر والتؤدة، فتتميز عن بعضها، والإتيان بالإظهار والإدغام على وجهيهما وإظهار صفة ما قارب جاره في المخرج والصفة، والوقف عند مواضع الوقف جائزة أو واجبة (أو عند تمام المعاني ورءوس الآي). وهذا النوع وصف به قراءة النبي ﷺ، وهو ما أمر به من الترتيل.

ب- **الحَدْر**: مصدر من حدر يَحْدُر (بالضم) إذا أسرع، فهو من الحدور والانحدار الذي هو الهبوط، وكل ما حططته من علو إلى أسفل فقد حدرته، والحدر: الحط، وهو اصطلاحًا: القراءة السريعة، وهذا بإدراج القراءة وسرعتها مع مراعاة أحكام التجويد من إظهار وإدغام وقصر ومد ومخارج وصفات.

ج - **التدوير**: مصدر: دوَّر، وهو جعل الشيء على شكل دائرة أي: حلقة، واصطلاحًا: قال ابن الجزري في النشر: «هو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر».

انتهى المستوى الصوتي، ويليه المستوى الصرفي. والله تعالى أعلم.

●●●